

بحار الأنوار

[322] فلم لا يجوز أن يكون علمه تعالى بأصل الاشياء على وجه لا يحتاج إلى صورة وضمير؟. ثم لما أفسد (عليه السلام) الأصل الذي هو مبني كلام السائل أقام البرهان على امتناع حلول الصور فيه، واتصافه بالضمير، لمنافاته لوحده الحقيقية، واستلزامه التجزي والتبعص، وكونه متصفا بالصفات الزائدة، وكل ذلك ينافي وجوب الوجود، فليس فيه تعالى عند إيجاد المخلوقين سوى التأثير من غير عمل وروية وتفكر وتصوير وخطور وتجربة وذهاب الفكر إلى المذاهب، وسائر ما يكون في الناقصين العاجزين من الممكنات. قوله (عليه السلام): (على ستة أنواع) لعل الأول ما يكون ملموسا وموزونا ومنظورا إليه، والثاني: ما لا يكون له تلك الاوصاف كالروح، وإنما عبر عنه بما لادوق له اكتفاء ببعض صفاته، وفي بعض النسخ: (ومالا لون له (1) وهو الروح) وهو أظهر للمقابلة. والثالث: ما يكون منظورا إليه، ولا يكون ملموسا ولا محسوسا ولا موزونا ولالون له كالهواء أو السماء، فالمراد بكونه منظورا إليه أنه يظهر للنظر بآثاره، أو قديرى ولالون له بذاته، أو يراد به الجن والملك وأشباههما، والظاهر أن قوله: (ولالون) زيد من النساخ. والرابع: التقدير ويدخل فيه الصور والطول والعرض. والخامس: الاعراض القارة المدركة بالحواس، كاللون والضوء، وهو الذي عبر عنه بالا عراض. والسادس: الاعراض الغير القارة كالأعمال والحركات التي تذهب هي وتبقى آثارها. ويمكن تصوير التقسيم بوجه آخر تركناها لمن تفكر فيه. قوله (عليه السلام): (مشيته واسمه وصفته) يحتمل أن يكون المعنى آثار المشية و الصفات، فإنها قد عرفنا □ بها وهي محدثات، أو المعنى أن كل ما نتعقل من صفاته تعالى وندركه بأذهاننا فهي مخلوقة مصنوعة، و□ تعالى غيرها، وقد مر تحقيق ذلك في كتاب التوحيد.

(1) وقد عرفت ان في بعض النسخ ايضا: مالا وزن

له (*).